

خطر "الدولة الواحدة" - اليهودية والفلسطينية: من سيناريو لواقع

كتابة: اودي ديكل ونوي شلو

ترجمة: معتصم سمارة

<https://bit.ly/3Ah32b1>

إن الابتعاد عن حل الدولتين في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ، عن قصد ودون علم ، يسرع الاتجاه نحو حقيقة "الدولة الواحدة". ومع ذلك ، فإن الافتراض بأن الدولتين يمكنهما العيش تحت اطار واحد يتعارض مع الفطرة السليمة ، بعد عقود من الصراع الدموي. كجزء من الانتقال إلى "دولة واحدة" ، تندفع ثلاثة من المخاطر الكبيرة نحونا ونحن نتجاهل تهديداتها - تشكيل نظام حياة مختلط ومعقد بين اليهود والفلسطينيين ، والذي لا يمكن فصله ؛ مأزق سياسي ، دون التمكن من اختراقه وممارسة خيارات التسوية السياسية، وتشكيل واقع يقوض الرؤية الصهيونية لدولة يهودية ديمقراطية آمنة ومزدهرة. سيصف هذا المقال واقع "الدولة الواحدة" ، حيث يوضح الوضع المتوتر وأحداث العنف في القدس الموحدة والواقع الإشكالي المتوقع.

مرت الانتخابات الخامسة التي أجريت في إسرائيل في العامين الماضيين ، ومرة أخرى - دون مناقشة مستقبل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ، باستثناء التعامل مع الإرهاب الفلسطيني المتصاعد. سلسلة من الأحداث على مر السنين - الإخفاقات المتكررة في صياغة اتفاق حول "تسوية دائمة" ؛ الانقسام في المعسكر الفلسطيني بين فتح وحماس ؛ مأسسة الرواية في إسرائيل عن عدم وجود شريك تسوية على الجانب الفلسطيني ؛ موجات من الإرهاب والمواجهات العنيفة - كل هذا قاد الجمهور الإسرائيلي ، وكذلك صناع القرار، إلى فقدان الثقة في القدرة على التوصل إلى اتفاق شامل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني . الحكومات الإسرائيلية ، غير قادرة على اتخاذ قرارات صعبة ، وتسعى لتحقيق مكسب الوقت وتحقيق أطول فترة ممكنة من الهدوء في ساحة الصراع.

لكن عدم إحراز تقدم نحو التسوية واستبعاد الطرفين لإدارة الصراع يعمق من تعقيد الساحة لدرجة أنه لن يكون من الممكن في المستقبل تشكيل واقع كيانين سياسيين ، يهودي وفلسطيني. وهذا يعني تهديدًا لصورة دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية آمنة ومزدهرة.

يتم تحليل التهديد الكامن في هذا الواقع في هذه المقالة بناءً على الوضع الحالي في القدس ، كنموذج لدمج السكان اليهود والفلسطينيين في إطار واحد.

## الاتجاهات الحالية

لقد فقد الجمهور الإسرائيلي الثقة في القدرة على صياغة وتنفيذ ترتيب مع تمثيل فلسطيني رسمي ، إن وجد بالفعل ، ويظهر عدم اكتراث بالوضع الناشئ على الأرض. كما فقد الجمهور الفلسطيني ثقته في المسار السياسي ، وانجرف إلى الإرهاب والعنف (في العامين الماضيين كان هناك زيادة كبيرة في الهجمات الإرهابية في يهودا والسامرة والقدس) ، ويظهر اهتمامًا متزايدًا بواقع ' دولة واحدة ، مع الحقوق الكاملة للسكان الفلسطينيين.

حتى أولئك الذين يعبدون فكرة "تقليص الصراع" يخشون تهديدين وجوديين ، وهما: (1) إنشاء دولة ثنائية القومية. (2) إقامة دولة فلسطينية على أساس ترتيب دولتين لشعبين ، في حين أنه من المرجح أن تكون الدولة الفلسطينية فوضوية وستكون منصة للإرهاب ضد إسرائيل. إن الطبيعة الإشكالية لكلا الخيارين تمنع صانعي القرار من مواجهة تحدي الصراع.

ومع ذلك ، تم اتخاذ سلسلة من القرارات من قبل الحكومات الإسرائيلية دون دراسة عواقبها على المدى الطويل من حيث دفع الاتجاه نحو واقع دولة واحدة. في حين أن المجموعات في المجتمع الإسرائيلي التي تدعم إعلان الدولة الواحدة هي أقلية ، على اليمين واليسار ، فإن الواقع السياسي ، فضلاً عن عدم وجود رؤية سياسية مختلفة ، يعززان اتجاه الانجراف. من بينها بناء آلاف الوحدات السكنية في يهودا والسامرة ، معظمها في المستوطنات المعزولة خارج الكتل والحاجز الأمني ، وتدريب البؤر الاستيطانية غير المرخصة. كل هذا لا يساهم في تهدئة الروح المعنوية لدى الفلسطينيين ، ويزيد من التشابك بين السكان - اليهود والفلسطينيين - في المنطقة ، ويهدف في الواقع إلى إحباط إمكانية الانفصال عن الفلسطينيين. بالإضافة إلى ذلك ، فإن منح تصاريح دخول للعمل في إسرائيل لـ 120 ألف عامل فلسطيني يزيد من اعتماد الفلسطينيين على إسرائيل والعبء الفلسطيني عليها. سنضيف إلى ذلك حوالي 40 ألف فلسطيني يقيمون في إسرائيل بدون تصريح ، والذين يستغلون الثغرات الموجودة في السياج الأمني الذي استثمر فيه أكثر من 20 مليار شيكل والذي أصبح مثقوبًا.

كيف سيبدو واقع "دولة واحدة ثنائية القومية" بين البحر والأردن؟

منذ تجديد الاستيطان اليهودي في أرض "إسرائيل" ، أولى قادة الحركة الصهيونية أهمية كبيرة للبعد الديمغرافي. وافقت قيادة بيشوف على فكرة تقسيم الأرض إلى دولتين لشعبين ، مع الحفاظ على الهوية اليهودية والأغلبية اليهودية داخل حدود دولة إسرائيل. اليوم ، عدد اليهود يساوي عدد العرب في أراضي فلسطين الانتدابية - من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط (بما في ذلك قطاع غزة).

هل هناك احتمال أن تكون مجموعتان متساويتان في الحجم (حتى في نسبة 60 في المائة في المائة يهود مقابل 40 في المائة فلسطينيين ، بدون قطاع غزة) ، معرضين لسنوات عديدة للصراع العرقي والوطني والديني ، الذين يدعون ملكية نفس القطعة الأرض والقدس عاصمة لهم ، هل يستطيعون العيش تحت حكم واحد؟ لكي يتمكن المجتمعان من العيش معًا ، هناك شرطان أساسيان مطلوبان: (1) المساواة المدنية الكاملة. (2) التعاون الكامل والثقة بين البلدين.

من أجل صياغة اتفاق واسع بين الشعبين على وضع "دولة واحدة" ، يلزم اتفاق واسع على كل من خصائص السيادة المشتركة - الدستورية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. كيف يمكن إقناع اليهود الإسرائيليين بالتخلي عن الدولة اليهودية واستبدالها بديمقراطية ثنائية القومية ، بعد 74 عامًا من الاستقلال والحروب الدموية؟ هل سيقبل مواطنو دولة إسرائيل بشكل مفهوم الانخفاض الكبير المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي للفرد (من 51,500 دولار في السنة إلى 34,500 دولار في السنة)؟ ومن ناحية أخرى ، هل يوافق الجمهور الإسرائيلي على التخلي عن الطبيعة الديمقراطية للدولة والعيش في دولة لا يتمتع نصف سكانها غير اليهود بالمواطنة الكاملة؟ وهل سيوافق السكان الفلسطينيون على العيش في مثل هذه الظروف ، في الوقت الذي يتمتع فيه جيرانهم بحقوق متزايدة؟

لفهم حقيقة "دولة واحدة" قمنا بفحص السيناريوهات والتحديات المحتملة في هذا الواقع. في معظم الحالات ، دخل الشعبان في صراع حاد. لم يكن الفلسطينيون راضين عن التغييرات الأولية وطالبوا بالمساواة المطلقة في الحقوق بالإضافة إلى سد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية (بما في ذلك الوضع الاجتماعي والتعليم والرعاية الاجتماعية ، إلخ). واستمر في نفوسهم الشعور بالحرمان ولوم الجانب اليهودي على وضعهم. زادت هذه المشاعر من العنف والجريمة. ويترتب على ذلك أن العداء بين الشعوب سيزداد ولن ينخفض في واقع يكون فيه الفلسطينيون جزءًا من دولة واحدة ذات هوية يهودية ، دون إثبات هويتهم الوطنية الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك ، حتى في بلد ليس له هوية محددة - يهودية أو فلسطينية - ستكون هذه المشاعر والاتجاهات واضحة.

إذا كانت التطورات المتوقعة بالفعل في ضوء واقع "الدولة الواحدة" ، فإن قيامها لن يمنع انتفاضة فلسطينية عنيفة ، ولا انتفاضة يهود لن يقبلوا بالوضع الجديد. من هنا يظهر خياران: الأول ، الفصل السياسي - إلى كيانين سياسيين منفصلين وتميزين ، جغرافيًا وديموغرافيًا. والثاني: منح حقوق متساوية وكاملة للفلسطينيين في الدولة الواحدة. ومع ذلك ، فإن معنى منح حقوق متساوية للفلسطينيين هو أنهم سيكونون قادرين على العيش في أي مكان يرغبون فيه داخل حدود دولة إسرائيل ، وستكون هناك عودة جماعية للاجئين الفلسطينيين ، وسيتم منحهم الحق في التصويت وأن يكونوا منتخبين في انتخابات الكنيست ، وتتألف الحكومة من يهود وفلسطينيين. كما سيتم سن قوانين تعود بالنفع على الفلسطينيين ومن الممكن أن تتغير رموز الدولة.

أما بالنسبة لتقسيم الأراضي: من الواضح أن "دولة واحدة" ستفيد المستوطنات والبور الاستيطانية الإسرائيلية في يهودا والسامرة ، حيث سيتمكن سكانها من الاستمرار في العيش هناك دون خوف من الإخلاء. ومع ذلك ، تم بناء المستوطنات في الغالب على "أراضي دولة" ، وأحيانًا على أرض فلسطينية خاصة ، عندما وافق نظام العدالة الإسرائيلي والإدارة المدنية

على مصادرة الأراضي الفلسطينية لأغراض الاستيطان. في حالة الدولة الواحدة ، فإن "أراضي الدولة" ستخدم أيضاً احتياجات السكان الفلسطينيين ولن يكون من الممكن بعد ذلك مصادرة الأراضي الخاصة للفلسطينيين لأغراض الاستيطان اليهودي. من المحتمل أن تتوسع المستوطنات الفلسطينية بل وتطوق المستوطنات اليهودية - الأمر الذي سيزيد الاحتكاك بين السكان ، بما في ذلك الجريمة والعنف ، حتى بعد هذه الظواهر اليوم، ستكون الخطوات التالية هي رفع دعاوى قضائية فلسطينية لإلغاء قانون أملاك الغائبين ودعوى لاستعادة عقارات في القدس وحيفا ويافا والرملة واللد وغيرها من المدن والقرى التي كان يعيش فيها السكان الفلسطينيون قبل قيام دولة إسرائيل.

## القدس كدراسة حالة لواقع "الدولة الواحدة"

القدس نموذج لممارسة الحياة في واقع "دولة واحدة". في عام 1967 ، طبقت الحكومة الإسرائيلية القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية ، وبذلك ضمت شرق المدينة وخلقت فعلياً "مدينة واحدة لشعبين". يُعرّف سكان القدس الشرقية بأنهم مقيمون دائمون ، ويحملون بطاقة هوية إسرائيلية ولهم الحق في التصويت لقيادة بلدية القدس ، وأيضاً الحق في التقدم بطلب للحصول على الجنسية الإسرائيلية ، والتي تمنح جواز سفر إسرائيلياً وحق التصويت لصالح الكنيسة. اليوم ، يؤخر النظام البيروقراطي لوزارة الداخلية قدر المستطاع الموافقات للعدد المتزايد من الطلبات من سكان القدس الشرقية للتجنس في إسرائيل. قاطع الفلسطينيون من سكان القدس الشرقية أنظمة الانتخابات في المدينة وفقاً لتوجيهات قادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ، وكان الهدف من هذه السياسة هو منع التعبير عن الاعتراف بسيادة إسرائيل في المدينة. كانت هناك دعوات للمقيمين الفلسطينيين في القدس للتصويت لرئيس البلدية ومجلس المدينة ، وحتى زيادة عدد طلبات الحصول على الجنسية. في هذا السيناريو ، سيشكل عرب القدس الشرقية أكثر من ثلث المقاعد في مجلس المدينة و ستعمل كلاعب مركزي في تحديد سياسة القدس وحتى في هوية رئيس البلدية. كما سيذكر أنه على مدى السنوات الـ 55 الماضية ، تقلصت الأغلبية اليهودية في القدس من 74 في المائة إلى حوالي 60 في المائة فقط (تشير البيانات إلى أن - 530 ألف يهودي غادروا المدينة ، بينما جاء حوالي 325 ألف يهودي فقط للعيش فيها).

القضية المركزية في القدس ، والتي في واقع "الدولة الواحدة" ستستمر في كونها مصدر احتكاك وتوتر ، هي النضال من أجل السيطرة على جبل الهيكل - الحرم الشريف - وفي وسطه الحرم الشريف. المسجد الأقصى. شكل شباب العرب من شرقي القدس هوية ورسالة "مدافعي الأقصى". من الصعب وصف موقف يوافق فيه العرب المسلمون على صلاة اليهود في الحرم وحتى على صعود جماعي لليهود إلى الجبل. مجمع جبل الهيكل مشبع بأبخرة الوقود وعرضة للانفجارات بشكل شبه يومي ، خاصة في الأعياد والمهرجانات لكلا الديانتين.

## إلى أين وجهتنا؟

أولئك الذين يعتقدون أنه من الأفضل الحفاظ على الوضع الحالي - إدارة الصراع ، حتى لو كان ذلك يعني الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة ، حول التحركات التكوينية مثل الفصل السياسي والجغرافي والديموغرافي عن الفلسطينيين - يغلقون أعينهم حقيقة أنه لا يمكن التغلب على العداء المتبادل وجسر التوترات العرقية القومية والدينية العميقة ، ولن يكون من الممكن جعل الفلسطينيين يتخلون عن طموحهم الطويل الأمد لحكومة مستقلة. ثلاثة من

"وحيد القرن الرمادي" يندفعون نحونا ونتجاهل نهجهم المهدد: تشكيل نظام حياة مختلط ومعقد بين اليهود والفلسطينيين ، لا يمكن حله وفصله ؛ مازق سياسي لا يمكن تجاوزه ويمكن ممارسة خيارات التسوية السياسية ؛ تشكيل "واقع الدولة الواحدة" ، الذي سيقوض الرؤية الصهيونية لدولة يهودية ديمقراطية وآمنة ومزدهرة ، مع عواقب وخيمة على مكانة إسرائيل الدولية ، ووضعها الاجتماعي والاقتصادي ، فضلاً عن أمنها - داخلياً وخارجياً.

الرأي العام في إسرائيل منزوع من الموضوع الأمني ولا يرى بديلاً جذاباً للوضع الحالي. إنه لا يشعر بتهديد فوري وملحوس في الاتجاه نحو واقع "الدولة الواحدة" ، وبالتالي لا يضغط على القيادة لتغيير المسار. النظام السياسي في إسرائيل ، من جهته ، منشغل بشؤون اللحظة ولا يتنبأ بالمستقبل ، بينما يتجاهل حقيقة أنه يجب تمهيد الطريق لمنع خلق واقع أن غالبية الجمهور الإسرائيلي هو ليست مهتمة فيه. تشير نتائج استطلاع الرأي العام الذي أجراه معهد أبحاث الأمن القومي في تشرين الثاني (نوفمبر) 2021 إلى أن ما يقرب من 60 في المائة من الجمهور (55 في المائة تم تحديدهم على الجانب الأيمن من الخريطة السياسية) يعتقدون أن دولة إسرائيل يجب أن تتخذ الآن خطوات منفصلة عن الفلسطينيين ، من أجل منع واقع "دولة واحدة - وطنية". إن اتخاذ الاتجاه المعاكس للانفصال عن الفلسطينيين وفي عملية منع الانتقال إلى واقع "الدولة الواحدة" هو التحدي الرئيسي الذي يواجه الحكومة الإسرائيلية - بغض النظر عن تركيبتها.